NERC/10/08 A

December 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الثلاثون للشرق الأدنى

الخرطوم، جمهورية السودان، 4-8 ديسمبر/كانون الأول 2010

آثار الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي في الشرق الأدنى

المحتويات

		الفقرات
1 -	المقدمة	2-1
2 -	مدى تأثر الإقليم وشواغله الرئيسية	10-3
3 -	التحديات الأخيرة للأمن الغذائي والتغذية	19-11
4 -	الاستجابات الداعمة للأمن الغذائي والتغذية المحسنة	35-20
5 -	التعاون الإقليمي والاستثمارات الدولية في الأراضي الزراعية	41-36
6 -	التوصيات	46-42

الملحق 1: ديموغرافية أساسية عن بلدان الشرق الأدنى

الملحق 2: تفاصيل برامج الحماية الاجتماعية القائمة (بما في ذلك الدعم الدولي) المستخدمة في مواجهة أزمة أسعار الأغذية في بلدان مختارة بالشرق الأدنى

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org.

K9532/A

1 – مقدمة

1 - يعد إقليم الشرق الأدنى معرضا بدرجة كبيرة لعدم استقرار الأسعار الغذائية العالمية وللاضطرابات المالية. فغالبية بلدان الإقليم مستوردة صافية للأغذية. وتناقش هذه الوثيقة مدى تأثر الإقليم بالطفرات في أسعار السلع الغذائية العالمية والأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة بالنسبة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية. ويتناول التقرير الإجراءات التي اتخذتها البلدان لمواجهة هذه الأزمة، بما في ذلك الاتجاهات الأخيرة في السياسات، خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الخارجية في الزراعة من أجل تأمين إمدادات وطنية من الأغذية. وتستعرض الوثيقة التدابير القصيرة الأجل وكذلك التدابير المتوسطة والطويلة الأجل في سياق إطار العمل الشامل لفرقة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم.

2 - وهذه الوثيقة مرتبة على النحو التالي: فالقسمان 2 و3 يناقشان على الترتيب أسباب مدى التأثر والتحديات الأخيرة للأمن الغذائي. ويستعرض القسم 4 تدابير الحكومات لدعم تحسين الأمن الغذائي والتغذية، بينما يقيم القسم 5 الفرص أمام تحسين الأمن الغذائي في سياق التجارة الإقليمية والحيازات الدولية للأراضي. ويقدم القسم الأخير بعض التوصيات.

2 – مدى تأثر الإقليم وشواغله الرئيسية

3 - يعزى مدى تأثر إقليم الشرق الأدنى إزاء انعدام الأمن الغذائي إلى عوامل هيكلية من قبيل قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة، وارتفاع النمو السكاني. وقد أدت هذه الخصائص، إلى جانب التطورات الأخيرة في أسواق الأغذية الدولية والمحلية، إلى ظهور شواغل خطيرة تتعلق بالأمن الغذائي.

2-1 العوامل الهيكلية الرئيسية وراء مدى التأثر

4 - تعد قاعدة الموارد الزراعية هشة ومحدودة في غالبية بلدان الإقليم، ومن ثم تتسم بنظام هش لإنتاج الأغذية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات المختلفة، لا تزال ندرة المياه ومعوقات الأراضي تمثل تحديا بشكل خاص للزراعة في معظم البلدان، وغالبيتها يقع في أراض قاحلة وشبه قاحلة. فالإنتاج الزراعي تقيده موارد المياه المحدودة، والانخفاض الشديد والمتباين في معدلات الهطول، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والضغوط السكانية العالية، والتعرض المفرط لظواهر الطقس القاسي، وتدهور الأراضي والتصحر. فحوالي ثلثي الأراضي في آسيا الوسطى أراض جافة وتستخدم أساسا كمراع للماشية والماعز.

5 - ويتسم الإقليم أيضا بالاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية. والواقع أن بعض البلدان في إقليم الشرق الأدنى تسبق العالم من حيث الاعتماد على الواردات الغذائية. وفضلا عن هذا تستورد معظم البلدان ما لا يقل عن 50 في المائة من السعرات الغذائية التي تستوردها. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تستورد 90 في المائة من احتياجاتها الغذائية. وتشير نماذج التنبؤ إلى أن الطلب على الأغذية (خاصة في البلدان العربية) سيزداد بمعدل أسرع من الإنتاج، مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على سوق عالمية للحبوب أصبح التنبؤ بها أمرا صعبا بشكل متزايد. وعلى العكس من ذلك، تعد تركيا أكبر منتج ومصدر للمنتجات الزراعية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

6 - ويتسم اقتصاد الإقليم باعتماد واضح على المنتجات الأولية. فمع تزايد الاعتماد على صادرات النفط والغاز، (والتي تمثل قرابة 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، تتعرض البلدان المصدرة للنفط في الإقليم بشكل خاص لدورات الانتعاش والكساد في الطلب الدولي على النفط وأسعاره. وقد تمكن عدد قليل من البلدان المنتجة للنفط، مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة، من تخفيض اعتمادها على الهيدروكربونات إلى درجة كبيرة. كذلك تعتمد بلدان الإقليم غير المنتجة للنفط، وإن كانت أكثر تنوعا من البلدان المصدرة للنفط، اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الأولية أو المنتجات ذات الإمكانات التكنولوجية المنخفضة مثل الملابس والمنسوجات

2-2 الشواغل الرئيسية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والاقتصاد الكلي

7 - أدت عمليات حظر الصادرات و القيود التي تفرضها بعض البلدان المصدرة، وكذلك الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية خلال الفترة 2007-2008، مقترنة بالطلب المتزايد المتوقع في إقليم يتسم باستجاباته البطيئة في مجال الإمدادات الزراعية، إلى زيادة المخاوف من تفاقم حالات نقص الأغذية في المستقبل.

8 - ونظرا لأن جانبا كبيرا من ميزانية الأسرة المعيشية المتوسطة يخصص لاستهلاك الأغذية، وأن الإقليم يستورد نحو 50 في المائة من احتياجاته الغذائية، فقد أدت التغيرات الأخيرة في الأسعار الدولية للحبوب إلى تأثير اقتصادي كلي وجزئي كبير على البلدان المستوردة للأغذية. فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة التضخم، وتدهور الميزان التجاري، وفرض قيود على الأرصدة المالية الوطنية. ويعد عبء ارتفاع أسعار الأغذية على الميزانية كبيرا أيضا نظرا لأن كثيرا من بلدان الإقليم تدعم المواد الغذائية. وقد تضاءلت القدرة على استيعاب صدمات أسعار الأغذية بدرجة كبيرة نتيجة للأزمة المالية والاقتصاد العالمية.

9 - وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، أدت صدمات أسعار الأغذية إلى زيادة في عدد السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر. والفئات السكانية المعرضة لخسائر كبيرة من جراء ارتفاع أسعار الأغذية هي الفئات الريفية المعدمة والفئات الصغيرة والمهمشة من منتجي الأغذية، وجميعها من الفئات المشترية الصافية للأغذية. وفقراء الحضر معرضون أيضا لأن يصبحوا أكثر فقرا، وكذلك أولئك الذين خرجوا من دائرة الفقر في السنوات الأخيرة، إذ تزداد فرص وقوعهم في براثن الفقر مرة أخرى بدرجة كبيرة.

10 - وأفادت الأنباء بأن الطفرات في الأسعار كان لها أيضا عواقب خطيرة على التغذية. وفي مثل هذه الظروف، فإن آليات المواجهة الرئيسية لدى كثير من السكان هي تخفيض استهلاكهم من الأغذية وتحويل استهلاكهم بعيدا عن الأغذية الصحية إلى الأغذية الأرخص والمنخفضة التغذية. وهذا يزيد من المخاطر الصحية مثل سوء التغذية بين الفقراء. ويقدر أن صدمة أسعار الأغذية الأخيرة أدت إلى زيادة بنحو 4 ملايين من السكان ناقصي التغذية في البلدان العربية وحدها.

3 – التحديات الأخيرة للأمن الغذائي والتغذية

1-3 تحديات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها

11 - وصلت أسعار السلع الغذائية والوقود في الأسواق الدولية إلى ذروتها عام 2008. وقد ارتفع المؤشر العالمي لأسعار استهلاك الأغذية الخاص بالمنظمة – والذي يشمل سلة غذائية عالمية من السلع الغذائية الأساسية المرجحة بمساهمتها في المأخوذ الكلي من السعرات – بدرجة أعلى من المؤشر العالمي لأسعار الأغذية الخاص بالمنظمة. وقد انخفض المؤشر في سبتمبر/أيلول 2009

إلى المستوى الذي كان عليه منذ 25 شهرا، قبل أن يرتفع إلى ما يقرب من 180 نقطة أساس في نوفمبر/تشرين الثاني. وهذا يعني أنه في نوفمبر 2009 كانت تكلفة سلة الأغذية العادية أعلى بنسبة 80 في المائة منها في الفترة 2002-2004 (فترة الأساس).

12 - والبلدان التي تأثرت بدرجة خطيرة من جراء أزمة الأغذية هي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، مثل موريتانيا، واليمن، والسودان، والبلدان المستوردة الرئيسية للأغذية والوقود مثل المغرب، والأردن، ولبنان. كذلك تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان أخرى مثل ليبيا بدرجة كبيرة على واردات الحبوب، ولكن نظرا لأن لديها أرصدة مالية وقاعدة موارد قوية، فقد كانت أقل تأثرا بالمخاطر التي ينطوي عليها ارتفاع الأسعار. غير أن جميع بلدان الإقليم تقريبا تعتمد على واردات الأغذية، وشاغلها الرئيسي هو الخوف من أن تؤدي عمليات حظر الصادرات والقيود الأخرى المفروضة على التصدير إلى زيادات حادة في الأسعار كتلك التي لوحظت في ذروة صدمة الأسعار الأخيرة.

الشكل 1

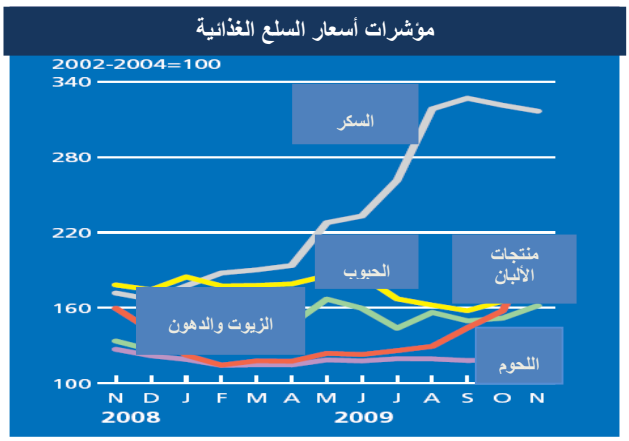

13 - وقد بدأ خطر الصدمة الممتدة لأسعار الأغذية في الانحسار في النصف الثاني من عام 2008 بسبب انخفاض أسعار الطاقة والسلع والضعف العام الذي أصاب الاقتصاد العالمي. غير أن كثيرا من العوامل التي تكمن وراء تقلب أسعار الأغذية يبدو أنها جاءت لتبقى، ولذلك فإنها ستتطلب التصرف بعناية إذا أراد العالم أن يتجنب صدمات أسعار الأغذية في المستقبل.

2-3 تحديات الأزمة المالية والاقتصادية

14 - أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي بدأت بانهيار مالي في الولايات المتحدة وأوروبا في أوائل عام 2008، إلى هبوط اقتصادي عام انتقل إلى الشرق الأدنى عن طريق عدة

قنوات مختلفة: الأسواق المالية، وسوق النفط الخام، والاستثمارات العربية في أسواق الأموال العالمية، والسياحة، والتحويلات المالية من العمال المهاجرين، وصادرات الإقليم غير النفطية. ويعتقد أن الاضطراب المالي والاقتصادي الذي جاء في أعقاب أزمة الأغذية العالمية في الفترة 2007-2008، قد ضاعف من محنة أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية بسبب انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة.

15 - وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في الإقليم، يعزى تباطؤ النمو الاقتصادي في جانب منه إلى قرار لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) (والذي بدأ سريانه في يناير/كانون الثاني عام 2009) بخفض إنتاج البترول بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط في عام 2008. وفي البلدان المستوردة للنفط، عانى قطاع السياحة وقطاع الصادرات أيضا بسبب ضعف الطلب العالمي. ولكن الانخفاض المتوقع في هذه البلدان لم يكن من المعتقد أن يكون بهذه الدرجة من الشدة في البلدان المصدرة للنفط.

16 - وكانت هناك أيضا مشاكل بسبب انخفاض التحويلات المالية وزيادة البطالة. فالتحويلات المالية تعد مصدرا هاما للدخل في كثير من بلدان الإقليم. وعلى سبيل المثال، كانت التحويلات المالية في الفترة 2006-2008 تمثل ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان، و25 في المائة في قيرغيزستان ولبنان، و19 في المائة في الأردن، وأكثر من 10 في المائة في المغرب. كذلك أدى تضاؤل احتمالات النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي إلى انخفاض في استخدام العمالة المهاجرة، وأدى هذا بدوره إلى انخفاض في التحويلات المالية وما ترتب على ذلك من هبوط في الدخل المتاح. ولهذا فقد عشرات الآلاف إن لم يكن مئات الآلاف من العمال المهاجرين من طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وظائفهم في الاتحاد الروسي وكازاخستان نتيجة للأزمة الاقتصادية.

17 - وكان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية كبيرا على العمالة في بلدان أخرى بالإقليم أيضا. واستنادا إلى منظمة العمل الدولية، قدر معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنه ازداد بنسبة 25 في المائة و13 في المائة على الترتيب خلال الفترة من 2007-2009.

3-3 قضايا ناشئة أخرى

18 - هناك عدد من العوامل الناشئة الأخرى التي يحتمل أن تؤثر على حالة الأغذية في الإقليم. فعلى جانب الطلب، من المتوقع أن يؤدي النمو السكاني الكبير، والتوسع العمراني، ونمو الدخل إلى زيادة الطلب على الأغذية. ومن المتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي لسكان الإقليم من 776 مليونا في عام 2009 إلى قرابة 1.3 مليون في عام 2050 (الملحق 1)، كما أن الدخل ينمو بمعدل سريع في الإقليم ككل. ومع زيادة الدخل، يميل الاستهلاك إلى التحول لصالح الأغذية ذات المحتوى البروتيني الأعلى مثل اللحوم، ومنتجات الألبان، والبيض، والأسماك.

19 - وعلى جانب العرض، من المتوقع أن يكون لتغير المناخ و خطر الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود أثر سلبي على إمدادات الأغذية. والسبب في هذا هو أنه من المتوقع أن يواجه إنتاج الأغذية خطرا متزايدا بسبب تغير المناخ مثل ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض سقوط الأمطار، والتغير في فترات المواسم. ومن المتوقع أن تصبح حالات الجفاف وموجات الحرارة أكثر تواترا في بلدان البحر الأبيض المتوسط وفي جمهورية إيران الإسلامية. ومن المتوقع أن يزداد احترار المناخ بدرجة كبيرة في آسيا الوسطى حيث يوجد 46 نهرا جليديا بدأت في الذوبان بالفعل. وفضلا عن هذا، فإن الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود تشكل تهديدا رئيسيا للإنتاج الحيواني والمحصولي في الإقليم. والغالبية الكبيرة من بلدان الشرق

الأدنى هي مناطق تعاني من نقص البروتين الحيواني، وهو ما يعني أنها معرضة لدخول حيوانات مريضة مستوردة من الخارج. وتعد وقاية الحيوانات من الأمراض العابرة للحدود مثل الحمى القلاعية وآفات المجترات الصغيرة من بين التحديات الرئيسية في آسيا الوسطى. وفضلا عن هذا، تواجه البلدان التي تعتمد على الإنتاج الحيواني الصناعي (الدواجن ومنتجات الألبان في بعض الأحيان) خطر تعرض أراضيها لأنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض.

4 – الاستجابات الداعمة للأمن الغذائي والتغذية المحسنة

4-1 الاستجابات الدولية: المنظمة وإطار العمل الشامل التابع للأمم المتحدة

20 - توقعا للأثر الواسع النطاق والعواقب الخطيرة لارتفاع أسعار الأغذية، استهلت المنظمة مبادرتها الخاصة بمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ديسمبر/كانون الأول 2007 (المبادرة) لمساعدة البلدان على اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز استجابة العرض وتقديم الدعم لتحسين فرص حصول البلدان الأكثر تضررا على الأغذية. وكان التركيز ينصب على البلدان الأكثر تعرضا، وكثير منها يعاني بالفعل من حالات الطوارئ الغذائية، وبعضها من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وقليل منها كان مهددا بشكل خاص بسبب ارتفاع أسعار الأغذية وطلب مساعدة من المنظمة. ونتيجة لهذه المبادرة، ساعدت المنظمة صغار المزارعين في أكثر من 90 بلدا على زيادة إنتاجهم من الأغذية، وذلك عن طريق تقديم المستلزمات الزراعية والمساعدة التقنية. وقد استفاد من هذه المبادرة 5 من بلدان الإقليم، وهي جيبوتي، وقيرغيزستان، وموريتانيا، وباكستان، واليمن.

21 - وقرر مجلس الرؤساء التنفيذيين التابع لمنظومة الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2008 إنشاء فرقة رفيعة المستوى معنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم (الفرقة الرفيعة المستوى برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة ويشغل فيها مدير عام منظمة الأغذية والزراعة منصب نائب الرئيس) لوضع أولويات لخطة عمل من أجل التصدي لأزمة الأغذية وتنسيق التنفيذ. ووضعت هذه الفرقة إطار عمل شامل يعد في جوهره "خارطة طريق" للإجراءات المطلوبة لمواجهة التهديدات الحالية والفرص الناتجة عن أسعار الأغذية، وإجراء تغيير في مجال السياسات لتجنب الأزمات في المستقبل، والمساهمة في الأمن الغذائي القطري والإقليمي والعالمي. ويركز الإطار على **نهج المسار المزدوج** الذي صُمّم لمواجهة الجوع وسوء التغذية بشكل فوري وتشجيع إنتاج الأغذية والإنتاجية على المدى الطويل.

22 - ويشمل نهج المسار المزدوج تدابير سريعة الأثر في المدى القصير وإجراءات على المدى الطويل تنفذ بصورة متزامنة من أجل: (1) تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الفورية للسكان المعرضين مع مساعدتهم على إيجاد فترة للانتقال الهادئ نحو إعادة التأهيل؛ (2) والتصدي للأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وقد أصبح من الواضح على مدى السنوات القليلة الماضية أنه بدون نهج المسار المزدوج سيكون من الصعب تحقيق تحسينات في الأمن الغذائي وتغذية السكان المعرضين. وفي اجتماع عام 2009 لمجموعة البلدان الثمانية في لاكويلا، إيطاليا، التزم قادة العالم بمبلغ 20 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات من أجل التنمية الزراعية المستدامة وشبكات الأمان للسكان المعرضين في البلدان النامية.

2-4 الاستجابات الوطنية

1-2-4 الاستجابات القصيرة الأجل لصالح المستهلك

23 - في ذروة أزمة أسعار الأغذية العالمية، انتهت إلى غير رجعة أسطورة الأغذية كسلعة ميسرة وغير استراتيجية. فقد وجد المسؤولون الحكوميون أنفسهم تحت ضغوط قوية لتقديم مدخلات في مجال السياسات لسرعة التخفيف من أثر أزمة أسعار الأغذية داخل حدودهم الوطنية. وقد تفاوتت الردود الفورية لبلدان الشرق الأدنى أثناء الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008 بدرجة كبيرة، ولكن يمكن تجميعها ضمن فئتين أساسيتين: (1) مخططات لدعم المستهلك على نطاق البلد؛ (2) وبرامج موجهة لشبكات الأمان.

24 - وقد كانت مخططات دعم المستهلك على نطاق البلد والتي شملت تقديم الدعم للمواد الغذائية، وزيادة الرواتب، ووضع سياسات تجارية تهدف إلى زيادة الإمدادات الداخلية وخفض الأسعار، من بين التدابير القصيرة الأجل والأكثر شعبية. وعلى سبيل المثال، استجابت بلدان مجلس التعاون الخليجي لهذه الأزمة بمضاعفة رواتب الموظفين المدنيين. وعرضت بلدان أخرى أيضا (مثل مصر، والأردن، والجزائر، وسورية) زيادة في أجور القطاع العام. وقدمت بلدان أخرى دعما للمواد الغذائية على نطاق البلد، وهو وإن كان يعد مفضلا في أغلب الأحيان بالنسبة للجمهور، إلا أنه يتعرض للنقد باعتباره مكلفا بغير داع وتستفيد منه فئات أخرى بخلاف الفئات الفقيرة حقيقة. وخفضت عدة بلدان ضرائبها الداخلية على السلع الغذائية، بينما حاولت بلدان أخرى التخفيف من أثر ارتفاع الأسعار بطرح المنتجات المملوكة للحكومة في الأسواق المفتوحة. وشملت السياسات التجارية التي تدعم المستهلك تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية، وحظر أو تقييد صادرات الحبوب. وفرضت عدة بلدان قيودا على الصادرات في محاولة لزيادة المعروض من الأغذية المحلية. وقد كُتب الكثير عن الآثار المتصاعدة لعمليات حظر الصادرات على الأسعار في ذروة أزمة الأغذية العالمية عام 2008، وعن الآثار الضارة على بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

25 - والغرض من شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة هو تقديم المساعدة فقط للفئات الأكثر تعرضا في المناطق الحضرية والريفية. وكانت التحويلات النقدية والتحويلات الغذائية والتغذية المدرسية من بين البرامج المستهدفة الأكثر شيوعا في الإقليم (الملحق 2). ويمكن أن تقوم المعونة الغذائية بدور حاسم على المدى القصير في إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، وفي المناطق التي تكون فيها الأسواق صغيرة الحجم أو متخلفة. غير أنه قيل أن تكلفة التحويلات الغذائية مرتفعة للغاية (فالسلعة الغذائية بقيمة دولار أمريكي واحد يتكلف تحويلها دولارين عندما تصل إلى المستفيدين). وتعد التحويلات النقدية تدبيرا مفضلا، كما أن معظم البلدان التي استخدمت هذه التحويلات فعلت ذلك دون فرض شروط (مثل إرسال الأطفال إلى المدرسة). وأصبحت برامج التغذية المدرسية عنصرا هاما للمساعدة الغذائية ودعم الدخل في عدد من البلدان.

2-2-4 الردود المتوسطة والطويلة الأجل

26 - خففت التدابير القصيرة الأجل والمناصرة للمستهلك من أثر ارتفاع أسعار الأغذية. كذلك ساعد الانخفاض الأخير في أسعار الأغذية والوقود على تخفيض الحاجة إلى مثل هذه التدابير في البلدان غير المنتجة للنفط في الإقليم. ولكن ما لم يتم تنفيذ حلول طويلة الأجل على جانبي العرض والطلب، من المحتمل أن تستمر مشكلة الأمن الغذائي، وأن تؤدي إلى أزمات أكثر خطورة في المستقبل.

27 - ويتضح من التجارب في الإقليم أن تدابير دعم الإنتاج جديرة بالأولوية كرد متوسط وطويل الأجل على الصدمات. وهناك أربعة مجالات رئيسية يمكن أن تكون فيها هذه التدابير فعالة: (1) كفاءة استخدام المياه؛ (2) والاستخدام المتكامل والمستدام للموارد الطبيعية؛ (3) والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ (4) وزيادة استخدام تقنيات الإنتاج التقليدية وغير التقليدية. غير أن مدى تنفيذ هذه التدابير لا يزال ينقصه الكثير، وبالتالي فإن "الناتج الضائع والفوائد التغذوية المفقودة" تقدر غالبا بأنها عالية جدا (الجدول 1). ففي مصر على سبيل المثال، كان من الممكن أن تؤدي الإدارة المتكاملة للمياه والموارد الأخرى إلى وفر يبلغ في جملته 4.4 مليار متر مكعب، وهذا، إذا استخدم بكفاءة، يمكن أن يؤدي إلى استصلاح مساحة إضافية من الأراضي قدرها 253 000 هكتار ويؤدي إلى إنتاج كمية إضافية تبلغ 2.5 مليون طن من القمح و3.8 مليون طن من الذرة. وتشير الدراسات إلى أنه لو تحقق ذلك لكان باستطاعة البلد أن يحقق زيادة في معدل اكتفائه الذاتي تصل إلى 76 في المائة و 100 في المائة على الترتيب.

28 - كما أن كفاءة استخدام الري يمكّن من تحسين الغلات والتوسع في زراعة المحاصيل من أجل الأسواق المحلية وأسواق الصادرات. وهناك أيضا فرص للزراعة الحضرية، والتي لها تاريخ طويل في عدد من بلدان الإقليم. كذلك فإن زيادة دعم وتشجيع الأساليب التقليدية لحصاد المياه وإدارة المياه كفيلة بأن تسهم في الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي.

29 - ومن المعروف أن البحوث والتنمية الزراعية، إلى جانب خدمات فعالة للإرشاد الزراعي، لها تأثير كبير على الغلات، خاصة عندما يكون هناك تجاوب من جانب مجتمعات المزارعين. وتحتل مصر المرتبة الأولى في العالم من حيث إنتاجية الأرز، وقصب السكر، والذرة الرفيعة، لكل وحدة مساحة بفضل جهود نظامها الوطني للبحوث الزراعية. ويوجد نقص كبير في الاستثمار في البحوث والتنمية الزراعية في الإقليم.

الجدول 1:تقدير تقريبي للأثر المحتمل، والأثر الفعلي، والناتج الضائع لمختلف الردود المتوسطة والطويلة الأجل في الإقليم

مجالات/تدابير الرد الاستراتيجي	الأثر المحتمل على الأمن الغذائي والتغذية *	معدل الاستخدام الحالي **	الناتج الضائع والفوائد التغذوية المفقودة
ألف - زيادة الإنتاج المحلي			
1- ترشيد وتحسين كفاءة استخدام المياه	5	2	عال جدا
2- تحسين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية	5	2	عال جدا
3- التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة (البحث والتطوير)	5	2	عال جدا
4- تشجيع تقنيات الإنتاج التقليدي وغير التقليدي (الزراعة التقليدية والعضوية والحضرية)	4	2	عال

مجالات/تدابير الرد الاستراتيجي	الأثر المحتمل على الأمن الغذائي والتغذية *	معدل الاستخدام الحالي **	الناتج الضائع والفوائد التغذوية المفقودة
باء - تحسين الأسواق وتطوير سلاسل القيمة			
5- تطوير سلاسل القيمة وتحسين البنية الأساسية للأسواق والمؤسسات	5	2	عال جدا
6- تحديث نظم الشراء	4	1	عال جدا
7- استخدام أدوات لإدارة الإمداد والمخاطر السعرية.	5	1	عال للغاية
8- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير سلسلة القيمة (داخل الإقليم وخارجه).	5	1	عال للغاية
جيم - التجارة والتعاون على مستوى الإقليم			
9- استخدام اتفاقات التجارة الإقليمية والتعاون بين هذه الاتفاقات	4	1	عال جدا
10- تشجيع الدعم الإقليمي في مجالي البحوث والمعلومات الزراعية، وغير ذلك.	4	1	عال جدا
11- دعم التعاون مع المنظمات الإقليمية خارج الإقليم (مثل جامعة الدولة العربية والاتحاد الأفريقي)	3	2	عال
دال - الاستثمار الدولي في الأراضي الزراعية			
12- تشجيع الاستثمار داخل الإقليم	5	لا ينطبق	
13- دعم الاستثمار خارج الإقليم.	3	لا ينطبق	
هاء - تحسين التغذية وتنظيم الطلب على الأغذية			
14- تشجيع التنوع الغذائي	5	2	عال جدا
15- وضع استراتيجيات تغذوية وإعطاء الطابع المؤسسي لمخططات شبكات الأمان.	5	1	عال للغاية
16- التوسع في خدمات تنظيم الأسرة	5	3	عال

المصدر: إستنادا إلى تقديرات المنظمة ومشاوراتها مع الخبراء.

* يعتمد هذا التقدير على مدى تطبيق التدبير من جانب البلدان المختلفة. والمقياس هو من 1-5، حيث يمثل الرقم 5 الأثر الأقصى.

** هذا هوالفرق بين الأثر المحتمل ومعدل الاستخدام الحالي. (يعني الرقم 5 على المقياس أن التدبير قد اعتمدته جميع البلدان تقريبا).

30 - ويعد تطوير الأسواق، وتطوير سلسلة القيمة، وإدارة المخاطر على جانب كبير من الأهمية. وقد اتخذت البرامج المتوسطة والطويلة الأجل لتحسين نظم التسويق أشكالا مختلفة، بما في ذلك تدابير من قبيل تخفيض خسائر ما قبل الحصاد وما بعد الحصاد، وتحسين مرافق السوق والبنية الأساسية، وتشجيع تجهيز الأغذية وإضافة قيمة لها. وعموما، أدى عدم وجود استراتيجية فعالة لتحسين نظام التسويق، وتطوير سلسلة القيمة، وبالتالي تخفيض التعرض لتقلبات الأسواق والأسعار إلى مستويات عالية جدا من الناتج الضائع والفوائد التغذوية المفقودة في الإقليم (انظر الجدول 1).

31 - وعلى الرغم من الاعتماد المتزايد على الواردات، لم يكن لبعض الأساليب من قبيل تحديث نظم الشراء عن طريق استخدام العطاءات الإلكترونية، والمناقصات، والائتمانات، والتخفيف من مخاطر التعاملات، أثر واضح في الاستجابات المتوسطة والطويلة الأجل في الإقليم. فكثير من خيارات التسويق وإدارة المخاطر المتاحة للمساعدة على تحقيق الأمن الغذائي ظلت تستخدم في جانب كبير منها استخداما ناقصا في الإقليم. وعلى سبيل المثال، لم تبدأ معظم البلدان بعد في استخدام أدوات التحوط من المخاطر المالية التي تنطوي على فوائد كثيرة والتي يمكن أن تكون بمثابة مكمل فعال للتخزين المادي. ونادرا ما استخدم أهم أداتين ماليتين لتكوين مخزونات افتراضية في الإقليم[1].وهما العقود الآجلة وعقود الخيارات. وبالمثل، لم تُظهر البلدان التي تعتمد على الواردات حتى الآن اهتماما بالمخازن الجمركية[2]، المعروف بأنها فعالة في التخفيف من مخاطر العرض. ويبدو أيضا أنه لم يوجه سوى اهتمام ضئيل من جانب البلدان المستوردة للأغذية في الإقليم بالفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها الاستثمارات في الأعمال التجارية الزراعية والبنى الأساسية لإنتاج وتخزين ونقل الأغذية في البلدان الفقيرة ذات القدرة الزراعية العالية.

32 - والإدارة على جانب العرض لن تضمن وحدها الأمن الغذائي المستدام والتغذية المحسنة، خاصة عندما تواجه البلدان أسعارا دولية متقلبة للمواد الغذائية والآثار الناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويمكن أن تكون الآثار المحتملة لإدارة الطلب على الأغذية، والتحكم في النمو السكاني، وتحسين التغذية عن طريق الاستثمارات الفعالة وتنويع مصادر الأغذية، وإضفاءالطابع المؤسسي على شبكات الأمان والأشكال الأخرى للحماية الاجتماعية، آثارا عالية جدا (الجدول 1). ونظرا لأن لدى هذا الإقليم أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، فمن المحتمل أن يواجه زيادة سريعة في عدد السكان تزيد من الحاجة المتنامية الحالية إلى الواردات الغذائية. وتوفير خدمات تنظيم الأسرة في البلدان التي لديها معدلات سكانية عالية يمكن أن يحقق منافع كبيرة على المدى الطويل في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

33 - أما من حيث التغذية والمشاكل المتعلقة بالتغذية، فإن الإقليم يضم بلدانا ذات مستويات عالية من الوزن الزائد والسمنة، وبلدانا تعاني من حالات نقص التغذية. غير أن البلدان جميعها تتميز بدرجات متباينة من الانتقال التغذوي حيث يتعايش نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة مع الوزن الزائد، والسمنة، ومرض السكر، وأمراض القلب والأوعية الدموية، و هذا يتوقف على مستوى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين الملاحظات المثيرة للقلق بشكل خاص تلك الانتكاسة الأخيرة في المكاسب التي حققتها بعض البلدان ذات الدخل المتوسط في محاربة سوء التغذية بين الأطفال.

---

[1] تتطلب *العقود الآجلة* من المشتري أن يشتري بسعر ثابت خلال فترة محددة سلفا، وتشمل عادة نوعا من الائتمان أو الضمان. وتعطي عقود الخيارات للمشتري، الذي يتعين عليه أن يدفع مقدما، الحق في شراء كمية محددة من سلعة ما بسعر محدد خلال فترة معينة، ولكن لا تعطيه التزاما بذلك.

[2] *المخازن الجمركية* هي مرافق مأمونة تشرف عليها سلطات الجمارك حيث يتم تخزين الواردات التي تم إنزالها والخاضعة للرسوم انتظارا لإعادة تصديرها أو طرحها على دفعات ودفع رسوم الاستيراد و الضرائب والرسوم الأخرى.

34 - وثمة مشكلة أخرى، وهي أن فرص حصول الجماعات المستضعفة على غذاء متوازن ومتنوع، وهي فرص محدودة بالفعل، قد تدهورت بدرجة أكبر بسبب ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الدخل. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأسر المعيشية التي تعتمد في سبل معيشتها إلى حد كبير على التحويلات المالية التي يرسلها أفراد الأسرة المهاجرون الذين تضرروا من الأزمة الاقتصادية العالمية.

35 - وتعد شبكات الأمان الفعالة والمستدامة أساسية للوقاية من آثار التغذية غير الكافية. ففي أعقاب الأزمة المالية، بُذلت محاولات لتحسين كفاءة البرامج الاجتماعية. وفي المغرب، على سبيل المثال، استهل في عام 2008 برنامجان اجتماعيان موجهان توجيها جيدا: (1) خطة للتأمين الصحي من أجل الفقراء والمستضعفين؛ (2) وبرنامج للتحويل النقدي المشروط. والهدف من هذين البرنامجين هو التخلص تدريجيا من برامج الدعم العام التي أثبتت عدم كفاءتها، وتخفيض المخاطر المالية أثناء تحسين فعالية المساعدة المقدمة للسكان المعرضين. أما البلدان التي ليست لديها برامج لشبكات الأمان فإنها بحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مخططات فعالة للحماية الاجتماعية بهدف تفادي الجوع وسوء التغذية بين الفقراء وفئات السكان المعرضين في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

5 – التعاون الإقليمي والاستثمارات الدولية في الأراضي الزراعية

36 - هناك حدود لما يمكن أن تفعله أي حكومة وطنية لتحقيق الأمن الغذائي داخل حدودها. وهذا هو السبب في أن التجارة الإقليمية والاستثمارات الدولية في الأراضي الزراعية تعد من بين الردود الرئيسية في هذا القطاع لمواجهة الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة.

5-1 التجارة الإقليمية والتعاون

37 - وقعت بلدان في الإقليم عددا كبيرا من اتفاقات التجارة الإقليمية. وأقامت بعض بلدان شمال وشرق أفريقيا روابط وثيقة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ومع أن جميع هذه الاتفاقات لها هدف مشترك وهو تشجيع التجارة والتعاون، إلا أن التعاون الزراعي وتجارة الأغذية داخل الإقليم لا يزال محدودا في نطاقه ويركز بدرجة كبيرة على بعض البلدان وبعض المنتجات. والجدير بالملاحظة أن الأزمة الغذائية والمالية والاقتصادية الأخيرة لم يعقبها أي توسع ملحوظ في تجارة الأغذية والزراعة داخل إقليم الشرق الأدنى. وعن طريق السماح لحرية انتقال السلع الغذائية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، فإن التجارة داخل الإقليم يمكن أن تعوض عن حالات نقص الإنتاج المحلي، وتسهم في الحد من تقلب أسعار الأغذية عن طريق استيعاب صدمات الأسعار الخارجية أو الداخلية. ومن بين المعوقات والتحديات الرئيسية لتجارة الأغذية داخل الإقليم تخلف سلاسل القيمة، واستمرار وجود مختلف الحواجز غير الجمركية، وعدم كفاية خدمات الدعم التجاري، والمصالح السياسية والاقتصادية المتباينة. وهناك كثير من الاتفاقات الثنائية والإقليمية لم تنفذ بصورة فعالة.

38 - وتعد الفائدة المحتملة للتعاون الإقليمي في مجال البحوث الزراعية، أو في معلومات السوق، أو فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر عالية جدا (الجدول 1). وعلى الرغم من أن بلدانا كثيرة لها نفس الأهداف الزراعية (وهي الأمن الغذائي في المقام الأول) وتواجه نفس التحديات (مثل ندرة المياه وتغير المناخ)، إلا أن مشاريع البحوث الإقليمية المشتركة لم تلق حتى الآن رعاية كبيرة. ويتيح اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

فرصة طيبة للتعاون الإقليمي. كذلك يتيح التحرك الأخير لإقامة تعاون أوثق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاتحاد الأفريقي فرصة طيبة أخرى للتعاون مع المنظمات الإقليمية خارج الإقليم.

2-5 الاستثمار الدولي في الأراضي الزراعية

39- تعد المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وليبيا، ومصر من بين بلدان الشرق الأدنى التي حصلت على أراض زراعية في بلدان أخرى داخل الإقليم وكذلك في خارجه، أو تتفاوض لشراء هذه الأراضي (في أفريقيا على سبيل المثال). والجدير بالملاحظة أن بلدان الخليج وشمال أفريقيا ليست اللاعبين الوحيدين في مجال حيازة الأراضي الدولية. فهناك بلدان آسيوية مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند تشارك في صفقات الأراضي، خاصة في أفريقيا حيث تعد أسعار الأراضي منخفضة، والموارد الطبيعية وفيرة. وقامت أيضا شركات في أوروبا وأمريكا الشمالية، تحت إغراء الطفرة الأخيرة في الطلب على الوقود والمواد الخام الأخرى، وشجعها على ذلك أسعار الأراضي الرخيصة نسبيا، بشراء مساحات كبيرة من الأراضي في أفريقيا. وقد ساهمت أزمة الأغذية وطفرة الأسعار خلال الفترة 2007-2008 في تحويل الأراضي الزراعية إلى رصيد استراتيجي جديد.

40 - ويمكن أن تحقق حيازة المستثمرين الدوليين للأراضي الزراعية عدة فوائد بالنسبة لبلدان الإقليم. وتشمل هذه الفوائد عمليات نقل التكنولوجيا التي تشجع على الابتكار وزيادة الإنتاجية وتوفير الوظائف، وإقامة روابط خلفية وأمامية، وتحقيق آثار مضاعفة عن طريق الاستعانة بمصادر العمالة المحلية والمستلزمات الأخرى، وأخيرا تطوير البنية الأساسية. وفضلا عن هذا، ربما يزداد توفير الأغذية للأسواق المحلية وقد يحمل معه فرصة لتحقيق المزيد من الأمن الغذائي. غير أن مثل هذه المعاملات تحمل في طياتها مخاطر بالنسبة لكلا الطرفين. ففي المقام الأول، قد لا تكون حقوق الأراضي محددة بوضوح (وهذا يصدق أحيانا بشكل خاص في معظم أنحاء أفريقيا) وهي غالبا لا تستند إلى وثائق وإنما إلى الأعراف والممارسات التقليدية. وتنطوي مثل هذه الصفقات أيضا على مخاطر سياسية بالنسبة للمستثمرين (انظر الإطار 1) نظرا لأنه من السهل بعد ذلك نزع الملكية بحجة أنها استندت إلى أخطاء تاريخية تعتبر غير مقبولة من الناحية الاجتماعية.

الإطار 1:

تقدمت مؤسسة Daewoo Logistics Corporation في جمهورية كوريا لتأجير أراض في مدغشقر مساحتها 1.3 مليون هكتار، ولكن هذه الخطة انهارت في يناير/كانون الثاني 2009 بسبب الاحتجاجات الشعبية. غير أن جمهورية كوريا حصلت، عن طريق صفقات أخرى، على أكثر من مليون هكتار في السودان، ومنغوليا، وإندونيسيا، والأرجنتين. وقامت شركات زراعية هندية، تساندها قروض حكومية، بشراء مئات الآلاف من الهكتارات في أثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، والسنغال، وموزامبيق، لزراعة الأرز، وقصب السكر، والذرة، والعدس من أجل إمداد سوقها المحلية.

المصدر: Daniel, S. and A. Mittal, The Great Land Rush for World Farmland Threatens Food Grab: Security for the Poor, The Oakland Institute, 2009

41 - تستحق الحيازة الدولية للأراضي، وهي استراتيجية جديدة نسبية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، اهتماما خاصا بسبب آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية المحتملة البعيدة المدى. فهي قادرة على المساهمة في الأمن الغذائي بالنسبة للبلدان المستثمرة والبلدان المضيفة (الجدول 1). غير أن الآثار المفيدة لاتتحقق تلقائيا، إذ يمكن أن تظهر عدة مشاكل. ولتحقيق الأهداف المرغوبة وحماية مصالح السكان المحليين، ينبغي إعداد عقود الاستثمار واختيار نماذج الإدارة بقدر كبير من العناية. وتلزم استراتيجية مريحة لكل الأطراف وهذا سيقتضي إجراء تقييمات دقيقة لكافة النتائج المحتملة بناء على تحليل مفصل وشامل للتكاليف والمنافع (بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي)، ودراسات جدوى اقتصادية دقيقة، وشفافية قانونية.

42 - ويلزم وجود إطار مؤسسي وقانوني صحيح. وتستطيع مدونة للسلوك عن الاستثمارات الزراعية في البلدان النامية، يتم التفاوض بشأنها على المستوى العالمي، أن توفر إطارا مرجعيا للتشريعات الوطنية والعقود الفردية. وتعمل المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد لوضع مثل هذه المدونة والتفاوض بشأنها. ولكي تكون هذه المدونة قانونية وتستفيد من الدعم الواسع النطاق، يجب أن تناقش في إطار عملية تشاورية عريضة تسمح بمشاركة جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة، إلى جانب المؤسسات الحكومية والإقليمية، ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

6 – التوصيات

43 - **ألف - تدابير فورية وقصيرة الأجل**

1- البحث عن حلول موجهة للاحتياجات الفورية من الأغذية والتغذية بالنسبة للفئات المعرضة التي ليست لديها القدرة على إنتاج غذائها الخاص أو الوسائل لشرائه؛
2- استعراض مخططات دعم المستهلك على نطاق البلد مثل الدعم غير الموجه، ، وضريبة القيمة المضافة أو السياسات الضريبية المحلية وتدابير التعريفة الجمركية وغير الجمركية بغية تدنية الآثار السلبية على منتجي الأغذية وتوفير الموارد لشبكات الأمان والأنشطة الإنتاجية.

44 - **باء - تدابير متوسطة وطويلة الأجل؛ الحكومات في شراكة مع القطاع الخاص**

3- اعتماد سياسات تقنية واقتصادية تعطي الأولوية لحفظ المياه، ووضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لحوكمة وإدارة المياه بصورة مستدامة؛
4- زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية إلى المستوى الموصى به وهو 2 في المائة من الإنتاج الزراعي (عن مستواها الحالي وهو 0.66 في المائة فقط)، مع وضع استراتيجيات تشجع استثمار القطاع الخاص في البحوث والتنمية الزراعية؛
5- تحسين كفاءة الأسواق وسلسلة الإمداد، وتحديث نظم شراء الحبوب، والاستثمار في المخازن الجمركية، وتهيئة بيئة داعمة للأعمال التجارية تشجع شركات تجهيز الأغذية والموردين على الاستثمار في مخططات الزراعة التعاقدية التي تشمل برامج لمساعدة المزارع؛
6- تشجيع ودعم أدوات إدارة المخاطر مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات، وتعزيز نظم المعلومات لأغراض الأمن الغذائي؛
7- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال التجارية الزراعية وكذلك في سلسلة القيمة، وتطوير البنية الأساسية في البلدان الأكثر فقرا والتي لديها إمكانيات زراعية عالية؛
8- تحسين خدمات تنظيم الأسرة في البلدان التي لا تزال لديها معدلات عالية للنمو السكاني؛ وفي الوقت نفسه، تنويع مصادر الأغذية لتدنية الخطر من الاعتماد على محصول أساسي واحد أو سلعة واحدة؛
9- وضع استراتيجيات وخطط عمل للتغذية؛
10- الاستثمار في مشاريع مجتمعية مصممة لتحسين سبل معيشة الفئات الأكثر تضررا عن طريق إدماج الأنشطة المدرة للدخل مع ثقافة تغذوية واستهداف المرأة على وجه الخصوص؛
11- إعادة تنظيم برامج الحماية الاجتماعية وإعطاؤها الطابع المؤسسي لحماية الفئات الأكثر تعرضا من الجوع وسوء التغذية بصورة مستدامة؛

12- الاستثمار في بحوث السياسات والدراسات المتعمقة من أجل تحديد السياسات الفعالة للتعامل مع طفرات أسعار الأغذية الدولية لتحسين الأمن الغذائي في الإقليم.

45 - **جيم - التجارة والتعاون على المستوى الإقليمي: الحكومات والمنظمات الإقليمية**

13- إذكاء الوعي عن الدور المحتمل للتجارة الإقليمية كرد جماعي على الأزمة الغذائية والمالية والاقتصادية؛ وجعل صانعي القرارات والجماعات الأخرى تدرك أن الأسواق الإقليمية التي تعمل بصورة جيدة يمكن أن تخفض من تكلفة الأغذية، وتقلل من تقلب الأسعار، وتتغلب على حالات عدم اليقين في إمداد الأغذية؛
14- تشجيع التجارة والتعاون على المستوى الإقليمي عن طريق الاستثمار في البنى الأساسية، ونظم معلومات الأمن الغذائي، والمؤسسات، وتنمية القدرات لتشجيع المشاريع الزراعية المشتركة، والبحوث الزراعية الإقليمية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛
15- تشجيع التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية داخل الإقليم وخارجه لإيجاد شراكات منتجة فيما بين البلدان والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية وتلك التي توجد لديها موارد رأسمالية ومالية.

46 - **دال - الاستثمار الدولي في الأراضي الزراعية**

16- تشجيع الاستثمار الزراعي الخاص والأجنبي المسؤول. ولكي يكون الاستثمار الزراعي مقبولا اجتماعيا وسياسيا، ومستديما من الناحية الاقتصادية، يجب أن يكون على قدم المساواة، وأن يراعي مصلحة جميع الأطراف المعنية، وخاصة السكان المحليين. ويجب أن يهدف إلى توفير الوظائف، وتوليد الدخول، وتحسين فرص الحصول على الأغذية، مع تحقيق عائدات ملائمة للمستثمرين؛
17- مضاعفة الجهود لتأمين حقوق الأراضي المحلية. وهذا قد يساعد على تجنب نزع ملكية أراضي السكان المحليين بصورة تعسفية، والحصول في نفس الوقت على صفقات استثمارية أفضل. والبلدان التي تكون فيها سياسات حقوق الأراضي محددة بوضوح (أي بدون غموض الملكية) ويتم التفاوض فيها بشأن قواعد وشروط صفقات حيازة الأراضي بنزاهة وشفافية وتوافق، تتيح فرصا أفضل للاستثمار؛
18- تطوير القدرات التنظيمية لعدم تشجيع حيازة الأراضي التي تتم عن طريق المضاربة البحتة؛
19- إيجاد القدرة على إجراء تقييمات سليمة للاستثمارات المقترحة.

الملحق 1: إحصاءات ديموغرافية أساسية عن بلدان الشرق الأدنى

		مجموع السكان (بالملايين) 2009	التوقعات السكانية (2050) بالملايين	متوسط معدل النمو السكاني (في المائة) 2010-2005	سكان الحضر في المائة (2009)	معدل النمو الحضري (2010-2005)
1	أفغانستان	28.2	73.9	3.4	24	5.2
2	أذربيجان	8.8	10.6	1.1	52	1.4
3	الجزائر	34.9	49.6	1.5	66	2.5
4	البحرين	0.8	1.3	2.1	89	2.1
5	قبرص	0.9	1.2	1.0	70	1.3
6	جيبوتي	0.9	1.5	1.8	88	2.3
7	مصر	83.0	129.5	1.8	43	1.9
8	جمهورية إيران الإسلامية	74.2	97.0	1.2	69	2.0
9	العراق	30.7	64.0	2.2	66	2.0
10	الأردن	6.3	10.2	3.0	79	3.1
11	الكويت	3.0	5.2	2.4	98	2.5
12	قيرغيزستان	5.5	6.9	1.2	36	1.7
13	لبنان	4.2	5.0	0.8	87	1.0
14	ليبيا	6.4	9.8	2.0	78	2.3
15	مالطة	0.4	0.4	0.4	95	0.6
16	موريتانيا	3.3	6.1	2.4	41	3.0
17	المغرب	32.0	42.6	1.2	56	1.9
18	عُمان	2.8	4.9	2.1	72	2.2
19	باكستان	180.8	335.2	2.2	37	3.4
20	قطر	1.4	2.3	10.7	96	11.3
21	المملكة العربية السعودية	25.7	43.7	2.1	82	2.4
22	الصومال	9.1	23.5	2.3	37	3.6
23	السودان	42.3	75.9	2.2	44	4.4
24	الجمهورية العربية السورية	21.9	36.9	3.3	55	4.0
25	طاجيكستان	7.0	11.1	1.6	27	1.7
26	تونس	10.3	12.7	1.0	67	1.6
27	تركيا	74.8	97.4	1.2	69	2.0
28	تركمانستان	5.1	6.8	1.3	49	2.3
29	الإمارات العربية المتحدة	4.6	8.3	2.8	78	2.9
30	اليمن	23.6	53.7	2.9	31	4.9
	المجموع	776.0	1281.4			

صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة السكان في العالم، 2009، في مواجهة عالم متغير: المرأة، والسكان، والمناخ، 2009

الملحق 2: تفاصيل برامج الحماية الاجتماعية القائمة (بما في ذلك الدعم الدولي) المستخدمة في مواجهة أزمة أسعار الأغذية في بلدان مختارة بالشرق الأدنى

البلد	التحويلات النقدية	الغذاء مقابل العمل	حصة/كوبونات الأغذية	التغذية المدرسية	المعونة الغذائية/التغذية التكميلية
أفغانستان		X		X	X
جيبوتي		X		X	
مصر	X		X		
العراق	X			X	X
الأردن	X		X	X	
لبنان			X	X	
ليبيا	X				
موريتانيا					X
المغرب				X	
باكستان		X		X	X
المملكة العربية السعودية	X		X		
الصومال		X		X	X
السودان		X		X	X
	X			X	X
طاجيكستان		X		X	X
تونس	X				
مجموعة البنك الدولي	X	X	X	X	X
اليمن	X			X	X

المصادر: البنك الدولي، 2008 ومنظمة الأغذية والزراعة، 2008: الردود القطرية وبرنامج الأغذية العالمي، 2010: الموقع الشبكي.